دور المنظمات الدولية في دعم البلديات المحلية في الأردن

بلدية لواء الموقر أنموذجاً

إعداد الباحث

ذعار خالد الخريشا

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التعاون والتشارك بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية، حيث أن الباحث أعطى مثالا تطبيقيا وعمليا للتشارك ما بين (منظمة العمل الدولية وبلدية لواء الموقر) كنموذج ومثال على أشكال هذا التعاون ، مع التركيز على تأثير هذه المشاريع على تحسين الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي واللاجئين السوريين في المنطقة.

يستخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لتقييم فاعلية هذه الأنواع من التعاون والتشارك والدعم المبادرات في تحسين جودة الخدمات المقدمة لتكون في الصورة الأمثل والأفضل مما ينعكس إيجابيا على الجانب الحياتي والخدماتي للسكان.

يؤكد البحث على أهمية ما تقدمه المنظمات الدولية لأن المنظمات الدولية تشغل دورًا حيويًا في دعم البلديات المحلية حول العالم. في كثير من المجالات الهامة والمحورية، حيث أن هذه المنظمات في تعاون وثيق مع الحكومات لمواجهة التحديات التي تواجه البلديات، مثل تطوير البنية التحتية، والحد من الفقر ، وحماية البيئة وتعزيز فرص العمل اللائق كذلك المساعدات المالية ، والتي يمكن استخدامها لتمويل المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تحسين حياة المواطنين.

بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تقدم هذه المنظمات المساعدة الفنية للبلديات، والتي يمكن أن تأخذ شكل التدريب وبناء القدرات والخدمات الاستشارية. يعطي هذا

البحث رؤية جيدة للعلاقة بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية، فضلاً عن أشكال الدعم المختلفة التي تقدمها هذه المنظمات.

حيث أن البحث يتناول أيضًا الطرق التي تعمل بها المنظمات الدولية مع البلديات المحلية لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج تحديات واحتياجات محددة قد تشمل المبادرات المتعلقة بالصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية، فضلاً عن الجهود المبذولة لتعزيز النمو الاقتصادي و برامج التنمية المستدامة.

ستوفر نتائج هذه الدراسة رؤى قيمة حول قيمة التعاون بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية في تعزيز أشكال التعاون وأهمية تزويد البلديات بهذا التعاون لدعم قطاع الخدمات وتمكين البلديات من توفير المزيد من فرص العمل للسكان المحليين واللاجئين السوريين في المنطقة لتلبية الاحتياجات المتزايدة. علاوة على ذلك، التخطيط لإيجاد مشاريع مستدامة تخدم هذا القطاع وتضمن شمولية ونوعية الخدمات المُقَدَمة.

ستكون نتائج هذا البحث والتوصيات المتضمنة مفيدة لواضعي السياسات وأصحاب المصلحة في قطاع التنمية والعمل التشاركي مع المنظمات الدولية الفاعلة في المنطقة ، حيث ستعطي هذه النتائج صورة واضحة المعالم والأبعاد والتصورات لتصميم وتنفيذ مشاريع التعاون المستقبلية في المنطقة.

أخيرا يسعى الباحث الى تحليل وتقييم لصور هذا التعاون والأمور المتعلقة لتوفير فهم أفضل للعلاقة بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية، وأشكال الدعم المختلفة التي تقدمها هذه المنظمات كما سيسلط الضوء على تأثير هذا الدعم على حياة المواطنين والتنمية الشاملة للمجتمعات..

The role of international organizations in supporting local municipalities in Jordan
The municipality of Al- Muwaqqar District as a model

Abstract

This study aims to investigate the importance of cooperation between international organizations, such as the International Labor Organization (ILO), and local municipalities in Jordan, Al Muwaqqar Municipality is as an example for such cooperation, with a focus on the impact of these projects on improving services for the local community and Syrian refugees in the area. The research adopts an analytical descriptive approach to assess the effectiveness of these initiatives in enhancing the quality of life for these populations and the provided services.

The research emphasizes the importance of what international organizations provide because international organizations play a vital role in supporting local municipalities around the world. In many cases, these organizations work in close collaboration with governments to address challenges faced by municipalities, such as infrastructure development, poverty reduction, and environmental protection. This research gives a good view of the relationship between international organizations and local municipalities, as well as the various forms of support provided by these organizations.

One form of support provided by international organizations is financial assistance, which can be used to fund projects and initiatives aimed at improving the lives of citizens. In addition, these organizations often provide technical assistance to municipalities, which can take the form of training, capacity building, and advisory services.

The research will also examine the ways in which international organizations work with local municipalities to develop and implement policies and programs that address specific challenges and needs. This may include initiatives related to health, education, and social welfare, as well as efforts to promote economic growth and sustainable development.

The findings of this study will provide valuable insights about the value of cooperation between international organizations and local municipalities in promoting forms of cooperation and the importance of providing municipalities with such cooperation to support the service sector and enable municipalities to provide more job opportunities and greater services to the local population and refugees to meet the needs. Moreover, planning to find sustainable projects that serve this sector.

The results of this research will be useful for policymakers and stakeholders in the development sector, as it will inform the design and implementation of future cooperation projects in the region.

Overall, this research aims to provide a better understanding of the relationship between international organizations and local municipalities, and the various forms of support provided by these organizations. It will also highlight the impact of this support on the lives of citizens and the overall development of communities.

المقدمة

أدت التطورات الحاصلة في ميدان العلاقات الدولية، إلى ظهور أشكال جديدة من المنظمات الدولية، لها الأثر الكبير على الساحة الدولية، ولعل من أبرز هذه الأشكال؛ المنظمات الدولية الإنسانية التي أصبح لها خبرة ونفوذ كبيرين في على الساحة الدولية، وقد اكتسبت هذه المنظمات خبرة كبيرة، كما تلعب اليوم أدواراً متعددة في مجالات مختلفة، وخاصة في جانب حقوق الإنسان، لما تسهم به في تحقيق الحماية اللازمة للفئات المستضعفة ومن تعرضوا لخطر الحروب والكوارث، فضلاً عن دور تلك المنظمات في القطاع الصحي والخدمي والمجتمعي، والذي يختلف دورها تبعاً للغرض الذي أنشئت من أجله المنظمة والذي تسعى إلى تحقيقه.

مهما بلغت المنظمات الدولية الإنسانية من الخبرة والدراية والقدرة على تلبية الحاجيات وتقديم المساعدات اللازمة، فإن ذلك غير كافٍ لوحده لتحقيق الغرض المنشود؛ إذ أنها بحاجة للتعاون مع المؤسسات المجتمعية والقطاعات الخدمية الموجودة في الدولة التي يتم بها تقديم المشروع من قبل المنظمة الدولية، ولذلك تعتبر البلديات المحلية الجهة الأقدر على التعاون مع المنظمات الدولية، نظراً لكونها الجهة الأقدر على معرفة أوجه النقص والقصور الذين يمسان بقطاع البلدية، كما تعد الجهة الأكثر كفاءة في تحديد الفئات التي تحتاج للدعم المادي والمعنوي كفئة الشباب، فضلاً عن فاعليتها في تنفيذ البرامج والمشاريع للمساهمة بتحقيق الأهداف المنشودة من المشروع.

واجهت البلديات في المملكة الأردنية الهاشمية العديد من التحديات والمشاكل التي تشكل أزمات فائقة تدق نواقيس الخطر مثل البطالة والفقر، ولا ننسى جائحة فيروس كورونا كوفيد_19 التي ألقت بثقلها على كافة مؤسسات الدولة، الأمر الذي يتطلب تكاتف وتوحيد الجهود وتعزيز أواصر التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمرافق الحكومية والمنظمات الدولية، بهدف معالجة المشاكل وإيجاد الحلول والوسائل البديلة التي تضمن رفع كفاءة وإنتاجية القطاعات الخدمية، بما يعود بالفائدة على الفئات المستهدفة والتي بحاجة ماسة للدعم.

قامت بلدية لواء الموقر بتنفيذ العديد من المشاريع والتعاون مع المؤسسات المجتمعية والمنظمات الدولية، ومن ضمنها مشروع العمالة المكثفة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والتي تم تنفيذه في ظل جائحة كورونا، وعليه فإن هذه الدراسة ستقوم بدراسة أثر التعاون بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية، مع الإشارة إلى نموذج بلدية لواء الموقر وكيفية تنفيذها لمشروع العمالة المكثفة.

مشكلة الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في بيان مدى فاعلية البلديات المحلية في الأردن ومثالها بلدية لواء الموقر في التعاون مع الشريك الدولي (المنظمة الدولية) لتنفيذ المشاريع الخدمية، ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة إشكاليات ثانوية كالآتي:

1- تأثر قطاع البلديات بجائحة كورونا، والأمر الذي انعكس على آلية التعاون مع المنظمات الدولية، من حيث آلية ترتيب اللقاءات ومعرفة الاحتياجات اللازمة.

2- إن تأثر قطاع البلديات بجائحة كورونا، انعكس بدوره على آلية وفاعلية تنفيذ المشاريع التي تقوم بها بالتعاون مع المنظمات الدولية.

3- ترتّب على بلدية لواء الموقر أعباء تمثلت بالتأكد من اتخاذ التدابير وإجراءات السلامة المهنية وخاصة في ظل فيروس كورونا، والتأكد من التباعد الاجتماعي للعمال أثناء العمل

4- هناك العديد من المشاريع والمبادرات والاقتراحات التي تحتاج لتمويل كبير ومواد ودعم لوجستيّ حتى يتم التمكن من القيام بها وتنفيذها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- تقديم لمحة عامة عن لواء الموقر وتوضيح الدور الذي تقوم به بلدية لواء الموقر والخدمات التي تقدمها للجمهور
- بيان أهمية التعاون والتشاركية بين المنظمات الدولية والبلديات وما يسهم ذلك في تحقيق أهداف المشروع الذي يتم تنفيذه

- تحديد أهم المجالات التي ينبغي الاستثمار فيها في لواء الموقر بغية تحسين أوضاع أفراد المجتمع المضيف جنباً إلى جنب اللاجئين السوريين لتحسين سبل العيش والروابط الاجتماعية
- بيان أثر مشروع العمالة المكثفة المنفذ من قبل بلدية لواء الموقر في دعم الفئات التي بحاجة للمساعدة، وأثره في الحد من مشكلات اقتصادية كالبطالة
- تقديم المقترحات والتوصيات بهدف رفع كفاءة وفاعلية آلية تنفيذ المشاريع التي تم التعاون فيها بين البلديات والمنظمات الدولية

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الدور الهام الذي تقوم به المنظمات الدولية في دعم البلديات المحلية، وما يترتب عليه من رفع القدرات، ورفد البلديات بالخبرات والدعم المطلوبين في سبيل الحد من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات، كما تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال بيان فاعلية وكفاءة التعاون المتبادل بين المنظمات الدولية وبين البلديات المحلية، من خلال عرض نموذج تطبيقي يتمثل ب"مشروع العمالة المكثفة" الذي نفذته وأشرفت عليه بلدية لواء الموقر، والذي بدأ تنفيذه بتاريخ 2019، وعاصر تنفيذ المشروع ظهور جائحة كورونا وما تطلبته من اتخاذ وسائل التدابير والإجراءات الصحية.

حدود الدراسة:

بهدف الإلمام بجوانب موضوع الدراسة، فإن الدراسة ستتطرق لما يلي:

الحدود المكانية:

ستتحدث الدراسة عن بلدية لواء الموقر وصور التعاون بينها وبين المنظمات الدولية، وآلية تنفيذها للمشاريع.

الحدود الزمانية:

ستتطرق الدراسة لمشروع العمالة المكثفة المنفذ ضمن حدود البلدية في الفترة الزمنية الواقعة بين (8-10-2019) والذي تم إنهاء تنفيذه بتاريخ (2022)

منهجية الدراسة:

إن هذه الدراسة تقتضي استخدام المنهج الوصفي التحليلي, بغرض دراسة وذلك من خلال عرض لأشكال الدعم المقدم من المنظمات الدولية لبلدية لواء الموقر، وتحليل مدى كفاءة هذه الأشكال في إيجاد الحلول وتوفير سبل الدعم اللازمة, بالإضافة لاستخدام البيانات الثانوية التي ساهمت في استخلاص النتائج التي توصل إليها الباحث في نهاية دراسته والمتمثلة بدراسات الحالة، مجموعات مركزة الخ , والاستعانة بقواعد البيانات الرسمية التي تصدر إحصائيات تم اعتمادها بخصوص بلدية لواء الموقر حول عدد السكان, وفئات القاطنين ضمن البلدية وغيرها. إضافة إلى الرجوع إلى البيانات الثانوية المستقاة من بحوث سابقة وتقارير من منظمات دولية تعنى بقطاع التشغيل والخدمات مثل منظمة العمل الدولية ILO.

كما تم البحث عبر محركات البحث العلمية التالية، بالإضافة إلى تقارير المفوضية السامية لشؤون اللاجئين, والتقارير والمقالات التي كانت تركز على أداء البلديات ودعم المنظمات الدولية، وقد كان من ضمن الكلمات المفتاحية ذات الصلة بموضوع الدراسة التي تم البحث عنها:

البلديات, خدمات البلديات, مشاريع المنظمات الدولية, المجتمع الحلي, الخدمات المدنية

خطة الدراسة والإطار النظري

يعتمد الباحث التقسيم الثنائي للدراسة، وذلك بتقسيم هذا البحث لمبحثين رئيسين، وفق ما يلي:

المبحث الأول: العلاقة بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية وصور الدعم المقدمة

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية والخدمات التي تقدمها

الفرع الأول: مفهوم المنظمات الدولية وأنواعها

الفرع الثاني: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية والخدمات التي تقدمها

المطلب الثاني: مفهوم البلديات والخدمات التي تقدمها

الفرع الأول: مفهوم البلديات

الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها البلدية للجمهور

المطلب الثالث: صور التعاون بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية

المبحث الثاني: عرض نموذج تطبيقي لدعم البلديات المحلية (بلدية لواء الموقر/مشروع العمالة المكثفة)

المطلب الأول: لمحة عامة عن طبيعة لواء الموقر

الفرع الأول: معلومات عامة عن بلدية لواء الموقر

الفرع الثاني: دور بلدية لواء الموقر في التصدي لجائحة كورونا

المطلب الثاني: مشروع العمالة المكثفة

الفرع الأول: مفهوم المشروع وأهدافه

الفرع الثاني: تنفيذ مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر

خاتمة تتضمن نتائج وتوصيات

المبحث الأول

العلاقة بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية وصور الدعم المقدمة

في هذا المبحث سيقوم الباحث بإيضاح مفهوم المنظمات الدولية وأبرز الخدمات التي تقدمها، كما سيبين مفهوم البلديات والخدمات التي تقدمها للجمهور، وفي نهاية المبحث سيشير الباحث إلى صور التعاون بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية، وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى مطالب ثلاث وفق ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم المنظمات الدولية والخدمات التي تقدمها

المطلب الثاني: مفهوم البلديات والخدمات التي تقدمها

المطلب الثالث: صور التعاون بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية

المطلب الأول

مفهوم المنظمات الدولية والخدمات التي تقدمها

الفرع الأول: مفهوم المنظمات الدولية وأنواعها

تعرف المنظمات الدولية على أنّها مجموعة الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي بشكلٍ أساسي، والتي تشارك في تحقيق إرادة الجماعات الدولية، كما أنّه عبارةٌ عن منظمات تقوم على هيكلٍ إداري تنفيذي وتنظيمي من خلال مجموعةٍ من الشخصيات الاعتبارية والمؤسسات التي تتكون منها الدول مثل: منظمة الأمم المتحدة[1].

تتعدد المنظمات الدولية وتتنوع تبعاً للغرض الذي أنشئت لأجله، ويمكن القول أن أنواع المنظمات الدولية يمكن تقسيمها بحسب وجهة النظر إليها، وهي كما يلي:

- من حيث نشاط المنظمة الدولية تُقسم إلى منظمات دولية عامة :وهي المنظمات التي يتركز نشاطها بشكلٍ أساسي على حلّ كافة أنواع النزاع والخلافات الحاصلة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تدعيم الصلات السلمية بينها وبين المنظمات الأخرى مثل هيئة الأمم المتحدة ومنظمات دولية خاصة أو إقليمية، وهي المنظمات التي يتركز نشاطها على حلّ النزاع والخلافات الحاصلة بين الدول الأعضاء في إقليم معين أو منطقة معينة، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية..
- وقد تكون المنظمة الدولية حكومية أي تُعنى بتحقيق أهداف الدولة التي أنشأتها، وقد تكون المنظمة غير حكومية؛ وهي التي تعتبر جزء من المجتمع المدني وأحد وسائله لتحقيق بعض الأهداف التي يسعى إليها وهي موجودة في المجتمعات المحلية والدولية.
- كما هناك أنواع من المنظمات الدولية ذات طبيعة خاصة، كالمنظمات الدولية الفنية :وهي المؤسسات التي تُعرف باسم الوكالات، مثل: وكالة العمل الدولية، والتغذية، والزراعة، واليونسكو، ووكالة الصحة الدولية، أو المنظمات الدولية

(1) المنظمات الدولية، التقرير السنوي للمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر لسنة 2020

القضائية : وهي المنظمات الخاصة بالفصل في المنازعات الدولية بناءً على أساس القانون الدولي مثل محكمة العدل الدولية، ومحاكم التحكيم[1]

الفرع الثاني: مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية والخدمات التي تقدمها

تعرف المنظمات الدولية غير الحومية بأنها المنظمات التي يقيمها الأفراد أو جماعات الأفراد أو حتى هيئات عامة (عدا الدولة) وهو المعادل الرئيسي للدولة وأن هذه المنظمات لا تتصف ببعدها عن الصفة الحكومية فحسب، بل هي كذلك منظمات لا تسعى إلى الربح ولا تنحصر في خدمة شعب دولة بعينه[2]

وتتسم المنظمات الدولية غير الحكومية بصفات وهي:

- الطابع غير الحكومي
- وعدم تحقيق الربح في نشاطها
- عدم اقتصارها على جنسية معينة فهي تضم في عضويتها أعضاء من مختلف الجنسيات (بحسب نوع المنظمة)[3]

كما يجري التمييز بين المنظمات غير الحكومية الوطنية التي تمارس نشاطها داخل إقليم دولة واحدة ولا تضم في عضويتها أجانب ويرمز لها برمز (O.G.N.N) والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تضم في عضويتها أشخاص من جنسيات مختلفة وتمارس نشاطها عبر حدود الدول أي في أكثر من دولة والتي يرمز لها برمز (O.G.N.I)[4]

وهذه المنظمات الدولية على درجة كبيرة من التنوع، فنشاط هذه المنظمات يغطي مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والعلمية والثقافية والفنية والبيئية

---

(1) المنظمات الدولية، التقرير السنوي للمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر لسنة 2020

(2) بدر الدين ، شبل (2014)، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد9، ص39

(3) جويلي، عيد سالم (2003)، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، مصر ،ص 40.

(4) عمر، أحمد عطية (2004)، الضمانات القانونية الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، مصر، ط1، ص223.

والحماية الاجتماعية والسكان والصحة والزراعة والعمل والنقابات المهنية والنواحي الدينية[1]

أهم الأدوار التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية:

لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دور كبير ومهم وخاصة في مجال حماية حقوق الإنسان وذلك من خلال ما يلي:

1- **المساهمة في الحد من هدر حقوق الأقليات وحماية حقوقهم**
2- **نشر ثقافة السلام وبيان آليات حماية حقوق الإنسان.**
3- **أولت المنظمات غير الحكومية موضوع حقوق الإنسان، إذ حرصت هذه المنظمات على حماية حقوق الإنسان، وذلك لما تتمتع بها المنظمات الدولية غير الحكومية من استقلالية في ممارسة عملها والبعد من تأثير الدولة عليها كما هو الحال لدى المنظمات الدولية**[2]

المطلب الثاني

مفهوم البلديات والخدمات التي تقدمها

الفرع الأول: مفهوم البلديات

يقصد بالبلدية مؤسسة أهلية تتمتع بالشخصية المعنوية ذات استقلال مالي وإداري تحدث وتلغي وتعين حدود منطقتها ووظائفها وسلطتها بمقتضى أحكام هذا القانون[3]

فالبلدية جزء من المنظومة الحكومية في الدولة، ويقوم دورها على القيام بتقديم الخدمات للمجتمع وتنميته من النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، كما تقع على عاتقها مسؤولية كبيرة، ويتوجب أن يكون لها خطة مدروسة نابعة من متطلبات المجتمع للنهوض

---

(1) بدر الدين ، شبل (2014)، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، مرجع سابق، ص42

(2) آغا، وهيب (2022)، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد3، العدد1، ص10

(3) المادة (3/أ) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

به، ومراعية تطوره، ويصرف للخدمات التي تقدمها البلدية ميزانية مالية من قبل الدولة، حتى تستطيع البلدية القيام بأعمالها، وينقضي هذا في سبيل خدمة المجتمع والرقي به[1]

كما يتسم دور البلديات بأهمية كبيرة ويرجع سببه لما يلي:

- تعتبر الشبكات البلدية، هي الداعم والمحفز، لكل من يقوم بتقديم خدماته، من خلال دعم روح الإبداع والتميز فيهم، وحثهم على بيع خدماتهم ومنتجاتهم بأسعار مناسبة، فبالتالي يُنشئ هذا التحفيز سوقًا تنافسيًا محليًا.
- تعمل الشبكات البلدية على زيادة التطور في الجانب الاقتصادي
- كما تعمل البلدية على زيادة مستوى التنمية في المجتمع المحلي، بواسطة انتشار الإنترنت، فيتسنى للشركات المشاركة في الجانب الاقتصادي العالمي، والحصول على المنفعة بطرقٍ أكثر سهولة ومرونة.
- كما أن هنالك منفعة أساسية من خلال الشبكات البلدية، وهي إتاحة فرصة المراقبة أمام الحكومات المحلية بشكل أدق وبصلاحياتٍ أوسع، بواسطة مقدمي خدمات الإنترنت[2].

الفرع الثاني: الخدمات التي تقدمها البلدية للجمهور

تقوم البلديات بالعديد من المهام والخدمات العامة للجمهور، ومن أهمها ما يلي:

1- **تخطيط البلدة والشوارع**[3]

تخطيط البلدة وفتح الشوارع وإلغاؤها وتعديلها وتعيين عرضها واستقامتها وتعبيدها، وإنشاء أرصفتها وصيانتها وتنظيفها، وإنارتها وتسميتها أو ترقيمها وترقيم بناياتها وتجميلها وتشجيرها، ومنع التجاوز عليها، ومراقبة ما يقع على الشوارع من الأراضي المكشوفة، وتكليف أصحابها بإقامة الأسوار حولها.

---

(1) مناصير، محمد (2022)، دور البلدية في خدمة المجتمع، مقال منشور على موقع موضوع، بتاريخ 2022/8/2، الساعة 7:45

(2) Neil Mayer ,2005, City Government's Role in the Community Development System

(3) المادة (5/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

2- رخص البناء:

مراقبة إنشاء الأبنية وهدمها وتغيير أشكالها، وتركيب مصاعد كهربائية فيها، وإعطاء رخص لإجراء هذه الأعمال، وتحديد موقع البناية وشكلها ونسبة مساحتها إلى مساحة الأرض المنوي إنشاؤها عليها، وضمان توفر الشروط الصحية فيها[1].

3- إنشاء شبكات الصرف الصحي

تصريف مياه الأمطار، وإنشاء دورات المياه والمرافق الصحية، وإدارتها ومراقبتها[2].

4- الأسواق العامة:

تنظيم الأسواق العامة، وتعيين أنواع البضائع التي تباع في كل منها أو حظر بيعها خارجها.

5- الحرف والصناعات:

تنظيم الحرف والصناعات وتعيين أحياء خاصة لكل صنف منها، ومراقبة المحلات والأعمال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة[3].

6- وسائط النقل البري ووسائله:

إنشاء وتعيين وتنظيم مواقف مركبات النقل ضمن حدود البلديات ومراقبتها[4].

7- المحلات العامة:

تنظيم المطاعم والمقاهي والنوادي والملاعب والمسارح ودور التمثيل والسينما والملاهي العامة الأخرى، وتنظيمها وتحديد مواعيد فتحها وإغلاقها، وطرح واستيفاء الرسوم على بيع تذاكرها[5]

(1) المادة (10/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015
(2) المادة (11/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015
(3) المادة (12/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015
(4) المادة (13/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015
(5) المادة (29/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

8- بناء الحدائق المتنزهات:

إنشاء الساحات والحدائق والمتنزهات والحمامات والأماكن المخصصة للسباحة[1].

9- إغاثة المنكوبين:

إغاثة منكوبي الحرائق والفيضانات والزلازل والكوارث العامة الأخرى، وجمع التبرعات لهم وتوزيعها عليهم[2].

10-المؤسسات الثقافية والرياضية:

إنشاء المتاحف والمكتبات العامة والمدارس والنوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية والموسيقية ومراقبتها[3].

11-الأغذية:

مراقبة الخبز واللحوم والأسماك والفواكه والخضروات وغيرها من المواد الغذائية، واتخاذ الإجراءات لمنع الغش فيها، وإتلاف الفاسد منها والمساهمة في مكافحة الغلاء[4].

12- الرقابة الصحية:

مراقبة المساكن والمحلات الأخرى للتثبت من تصريف أقذارها بصورة منتظمة، ومن نظافة الأدوات الصحية فيها، واتخاذ التدابير لإبادة البعوض والحشرات الأخرى فيها[5]

13- الصحة العامة:

اتخاذ جميع الاحتياطات والإجراءات ا للازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع تفشي الأوبئة بين الناس[6].

(1) المادة (15/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

(2) المادة (17/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

(3) المادة (19/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

(4) المادة (20/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

(5) المادة (24/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

(6) المادة (18/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

14-الوقاية من الأخطار:

اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الأشخاص والأموال، ومنع وقوع الأضرار والحوادث المؤذية من جراء القيام بأي عمل من الأعمال المذكورة[1].

15- التصرف بأموال البلدية:

إدارة أملاك البلدية وأموالها، وإقامة الأبنية اللازمة فيها، وتأجيرها ورهنها، وبيع وإتباع غيرها وفقا لإحكام هذا القانون، وقبول الهبات والوصايا والتبرعات[2].

16-الوظائف الأخرى:

القيام بأي عمل أخر يقتضي علية القيام بمقتضى هذا القانون أو أي تشريع أخر معمول به في المملكة[3].

17-إقامة المشاريع التنموية

تقوم البلديات بإقرار المشاريع التنموية وإنشاؤها التي تعود بالنفع على سكان منطقة البلدية[4]

المطلب الثالث

صور التعاون بين المنظمات الدولية والبلديات المحلية

يقع على عاتق البلديات دور مهم وكبير في تعزيز صور التعاون بين البلديات المحلية والمنظمات الدولية، وخاصة في العصر الحالي، إذ أن التطورات السياسية في العديد من الدول في الساحة العربية قد منح الشرعية السياسية للسلطات المحلية، مما ألقى عليها أعباء تمثلت بالتعامل مع جهود الحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية وغياب الدعم مِن الحكومة المركزية بالإضافة إلى مشكلة الناس الذين يفرون مِن البلد. فالإدارات غالباً ما تنقصها القدرة المطلوبة للقيام بتنمية منتظمة على مستوى البلدية، وفي ذات الوقت ترزح

(1) المادة (16/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

(2) المادة (26/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

(3) المادة (30/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

(4) المادة (4/i/5) من قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

البلديات تحت ضغط كبير جداً لتقوم بتوفير الخدمات الفعالة للناس بالبلد، ومثال ذلك الإمداد بالمياه والتخلص مِن القمامة.

ويرجع أهداف التعاون بين البلديات والمنظمات الدولية إلى ما يلي:

1- لقد تزايدت قدرة البلديات وأصبحت السلطات المحلية قادرة على توفير الخدمات العامة الفعالة.

2- كما أن المشاريع المقدمة تساهم في تحسين أداء الإدارات البلدية؛ إذ يوفر المشروع دورات تدريبية لموظفي إدارة المشاريع والإدارة المالية بالبلديات

3- كما يُؤدي التخطيط المُشترك بين البلديات والسلطات المحلية مندمجاً مع الدعم المالي والتنظيمي للمشاريع إلى المساعدة على تحسين الخدمات العامة الأساسية، ويشتمل ذلك على الإمداد بالمياه والتخلص مِن القمامة، وتجديد المرافق الرياضية، وإعداد مراكز للاعتناء بالأطفال والشباب وكبار السن. كما تم أيضاً بناء أو تجديد المراكز التدريبية والاستشارية للمرأة.

4- يتم اللجوء إلى التعاون مع قطاع البلديات نظراً لكونها الجهة التي تعلم بدقة احتياجات سكانها والمعيقات التي تواجههم، والذي تحاول المشاريع المشتركة إيجاد الحلول لها ومحاولة الحد من المشكلات المجتمعية

5- تشكل قطاع البلديات مساحة للشباب في إيصال صوتهم للتعبير عن مشاكلهم والتحديات التي تواجههم، والحديث عما يطمحون للوصول إليه

6- إن المشاريع المشتركة بين البلديات والمنظمات الدولية تساهم في دعم منظمات المجتمع المدني ومحاولة إدماج المجموعات السكانية الضعيفة والمهمشة على وجه الخصوص كالأيتام والنازِحين داخلياً والمهاجِرين. كما تحاول هذه المشاريع إلى تشجيع المشاريع الغير ربحية بما في ذلك المناسبات الشبابية والرياضية والثقافية، ويساعد هذا أيضاً في تخفيف الصراع بين المجموعات السكانية.

7- هناك مشاريع متعددة تحتاج البلديات في سبيل إقامتها إلى التمويل اللازم، نظراً للمبالغ الكبيرة، مما يتطلب ذلك التعاون مع شركاء من المنظمات الدولية

المبحث الثاني

عرض نموذج تطبيقي لدعم البلديات المحلية

(بلدية لواء الموقر/مشروع العمالة المكثفة)

في هذا المبحث من الدراسة سيقوم الباحث بعرض لمحة عامة عن بلدية لواء الموقر، من حيث المساحة والتعداد السكاني وجهودها في التصدي لجائحة كورونا ومن ثم سيقوم بالتحدث عن مشروع العمالة المكثفة المنفذ في بلدية لواء الموقر بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وبنك التنمية الألماني وذلك بتقسيم المبحث لمطلبين رئيسيين وفق الآتي:

المطلب الأول: لمحة عامة عن طبيعة لواء الموقر

المطلب الثاني: مشروع العمالة المكثفة

المطلب الأول

لمحة عامة عن طبيعة لواء الموقر

وفي هذا المطلب سنتحدث فيه عن طبيعة لواء الموقر وذلك باستعراض معلومات عامة بلدية لواء الموقر في الفرع الأول، وفي الفرع الثاني نتحدث فيه عن دور بلدية لواء الموقر في التصدي لجائحة كورونا

الفرع الأول: معلومات عامة عن بلدية لواء الموقر

يقع لواء الموقر في الجهة الجنوبية الشرقية لمحافظة العاصمة، ومركزه منطقة الموقر، ويبعد عن مركز العاصمة (30 كم) ، ويحده من الغرب مدينة سحاب ، والجويدة ، وخريبة السوق ومن الشمال محافظة الزرقاء ، ومن الشرق قضاء الأزرق ، ومن الجنوب لواء الجيزة ، ويعتبر معبر للحدود البرية التي تربط الأردن بدول الخليج والعراق ، ويبعد عن المطار مسافة (20 كم)[1].

وقد تم استحداث اللواء بتاريخ 1996/1/1م ، وتم استحداث قضاء رجم الشامي بتاريخ 2001/1/1 ضمن لواء الموقر ، وفي عام 2001 تم دمج بلديات لواء الموقر في بلدية

(1) الموقع الالكتروني لمجلس محافظة العاصمة، نبذة عن لواء الموقر

واحدة تحت مسمى بلدية لواء الموقر ومركزها الموقر وتضم القرى التالية: الموقر- المنشية – مغاير مهنا - الحاتمية – النقيرة – أم بطمة – الفيصلية – الذهيبة الشرقية – الذهيبة الغربية - رجم الشامي الشرقي– رجم الشامي الغربي – قرية سالم – الهاشمية – الكتيفة - اللسين – الزميلات – الحنيفيه – غزاله - رابية المحارب - الماجدية - الشومرية – البويضة – قرية المساردة – إسكان أكرم رمضان – قرية الروضة النموذجية – ضاحية الأميرة إيمان.

كما يعتبر لواء الموقر من المواقع الاستراتيجية في المملكة الأردنية الهاشمية، نظراً لكونه حلقة وصل هامة بين مفترق الطرق الدولي، ولوجوده على الطريق الدولي الذي يربط الأردن بالعراق والمملكة العربية السعودية والمدن الصناعية الأردنية حيث يبعد فقط 24 كم عن مدينة الملك عبد الله الثاني الصناعية في سحاب و340 كم عن ميناء العقبة، إضافة إلى توفر الخدمات والبنى التحتية الحديثة لمدينة الموقر الصناعية ومنها, شبكات الطرق الداخلية، والكهرباء وإنارة الشوارع، واتصالات حديثة, وشبكات الصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار, ومحطة لمعالجة المياه، علاوة على اعفاء بنسبة 50% من ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية لمدة 10 سنوات للمشاريع الصناعية[1]

والشكل التالي يبين موقع لواء الموقر في المملكة الأردنية الهاشمية[2]

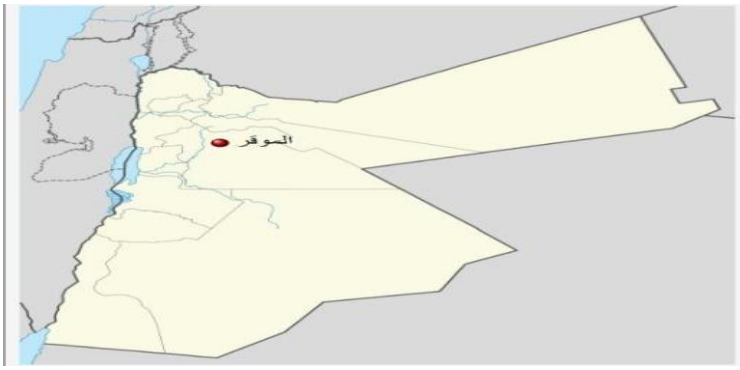

(1) اللواء المتقاعد عليان الجبور، (2022)، لواء الموقر آمال وتحديات، مقال منشور على موقع عمون، بتاريخ 19-09-2022 02:14 PM

(2) الشكل رقم (1) يبين موقع لواء الوقر في المملكة الأردنية الهاشمية

وقد تم فصل البلدية عن أمانة عمان الكبرى عام 2013 ، وأصبح اسمها الجديد بلدية لواء الموقر، وقد أجريت أول انتخابات فيها بعد الفصل في عام 2013.

وفي عام (2017) جرت ثاني انتخابات بعد تعديل قانون البلديات الجديد رقم (41) لسنة 2015، حيثُ تم تقسيم بلدية لواء الموقر إلى ثلاثة عشر مجلس محلي ، و تم إضافة مجلس محلي قرية سالم.

والشكل التالي يعرض صورة لبلدية لواء الموقر[1]

تقدر مساحة اللواء بحوالي 750.8 كم^2 يرتفع اللواء عن سطح البحر حوالي 935 متر، يعتبر المناخ بشكل عام صحراوي إلى شبه صحراوي . كما يتراوح معدل سقوط الأمطار من 250 ملم شمال غرب إلى 50 ملم جنوب شرق.

ويبلغ عدد سكان لواء الموقر (97730) نسمة -بحسب دائرة الاحصاءات لعام 2021- مفصلة في الجدول رقم (1)[2] موزعين على (28) تجمع سكاني ، وينحدر أغلب سكان المنطقة من قبيلةٍ واحدةٍ وهي(قبيلة بني صخر) مع وجد بعض العشائر الأخرى التي

(1) الشكل رقم (2) يبين فيه الباحث صورة لبلدية لواء الموقر

(2) يبين الباحث في الجدول رقم (1) معلومات عامة عن لواء الموقر من حيث عدد السكان ومساحة اللواء، وفقاً للإحصاءات العامة لسنة 2021م

تسكن المنطقة ومنذ عشرات السنين كعشائر بئر السبع والشركس وغيرهم وبعض اللاجئين السوريين والجنسيات الأخرى.

اللواء	المساحة كم 2	السكان لسنة 2021	الكثافة السكانية	معدل البطالة 2016	معدل الفقر لسنة 2010	عدد المنشآت الاقتصادية	عدد المباني	عدد المساكن
الموقر	750.8	97730	118.5	16.1	13.9	660	9489	18718

وحالياً يبلغ عدد سكان لواء الموقر قرابة 97730 نسمة و (25000) من جنسيات أخرى من بينهم حوالي 18000 سوري.

والجدول التالي يبين فيه الباحث النسبة المئوية بين عدد السكان الأردنيين والسكان غير الأردنيين القاطنين في لواء الموقر[1]

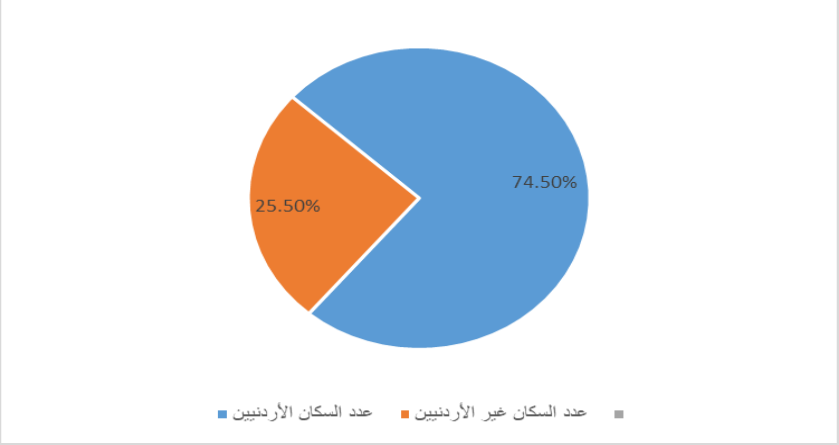

الجدول التالي يبين الفرق بين أعداد الذكور والإناث في لواء الموقر[2]

(1) الجدول رقم (2) يبين النسبة المئوية لتوزيع السكان في لواء الموقر بين عدد السكان الأردنيين وغير الأردنيين

(2) الجدول رقم (3) يبين أعداد الذكور والإناث في لواء الموقر

الرسم البياني لجدول نسبة الذكور والاناث رقم 3/2

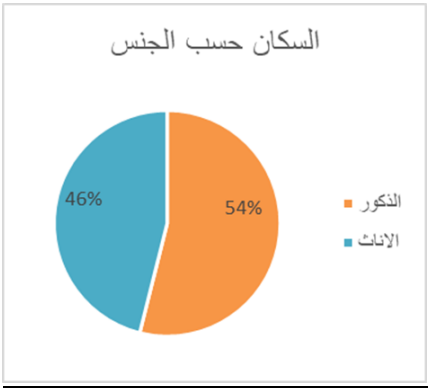

وفي الجدول التالي يبين الباحث فيه الفرق في النسبة المئوية بين عدد اللاجئين السوريين والسكان الأردنيين في لواء الموقر[1]

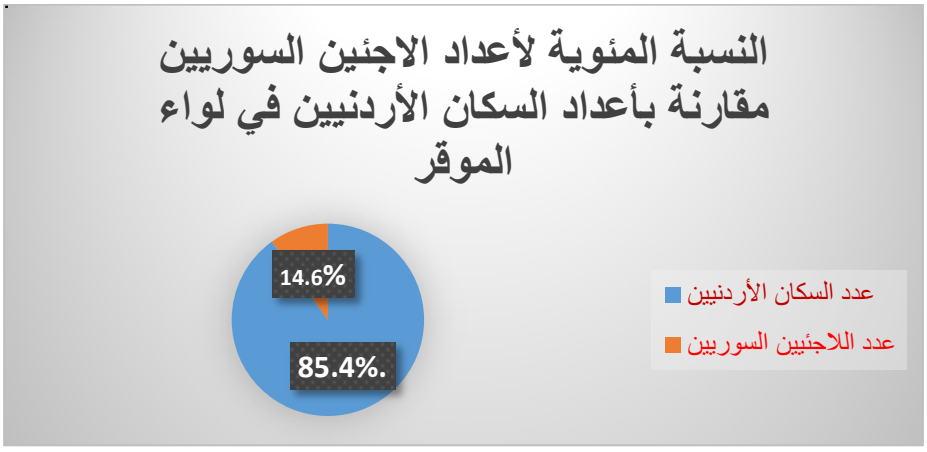

الفرع الثاني: دور بلدية لواء الموقر في التصدي لجائحة كورونا

سارعت بلدية لواء الموقر ممثلة برئيسها ومعظم كوادرها ومنذ بداية الأزمة بمواصلة العمل ووضع الخطط في سبيل التصدي لجائحة كورونا، حيث سخرت البلدية جزءاً من ميزانيتها ومعظم كوادرها وجميع آلياتها لمكافحة الوباء، إذ استمرت في بذل الجهود طوال الفترة الاستثنائية التي مرت بها المملكة الأردنية الهاشمية، بهدف الوقاية

(1) الجدول رقم (4) يبين الباحث فيه الفرق في النسبة المئوية بين عدد اللاجئين السوريين والسكان الأردنيين في لواء الموقر

من انتشاء وباء كورونا Covid-19 في جميع مناطق اللواء والتي يبلغ تعدادها 28 تجمع سكاني وتتبع الى 13 مجلس محلي وتمتد على مساحة 256 كم مربع داخل التنظيم.

وطوال فترة الأزمة استمر قسم البيئة والصحة وقسم الإعلام ووحدة التنمية في البلدية ببذل أقصى المجهود لمواجهة الأزمة، وفيما يلي نذكر أهم الأدوار التي قامت بها من أجل تخطي الأزمة، وهي كما يلي:

أولاً: قسم الشؤون الصحية والبيئية

- استمر القسم بجميع كوادره على مواصلة العمل اليومي والكامل حتى في فترات حظر التجول باعتباره القسم الأم في مكافحة الأمراض ومتابعة الأمور الصحية والبيئية.
- تعقيم جميع مناطق اللواء وجميع الشوارع والمناطق الرئيسية التابعة لها، بما فيها حملات تعقيم للمدارس والمساجد والشوارع والمنشئات والبيوت
- التفتيش على المحلات التجارية والمنشئات الموجودة باللواء، ومتابعة مدى التزامهم بإجراءات الصحة والسلامة العامة ومدى التزامهم بأوامر الدفاع
- منح التصاريح لمستحقيها من خلال التواصل مع وزارة الإدارة المحلية والتنسيق مع المركز الوطني لإدارة الأزمة
- توزيع وسائل الوقاية من كمامات وغيرها على المواطنين والموظفين.

ثانياً: قسم الإعلام والعلاقات العامة

- ساهم المركز الإعلامي لبلدية لواء الموقر على مواصلة العمل الإعلامي والتوعوي
- التواصل مع المواطنين واخذ الملاحظات والشكاوى المقدمة منهم وتحويلها فوراً الجهات المختصة في البلدية من اجل متابعتها والمضي قدما من اجل ايجاد الحل المناسب لها.

ثالثاً: التنسيق بين البلدية والأجهزة الحكومية الأخرى

- خرجت البلدية عن دور عملها التقليدي وقامت خلال فترة الحظر الشامل في بداية التعرض للجائحة بمساعدة مؤسسات الأجهزة الحكومية في اللواء، حيث

قامت بمساعدة كوادر الدفاع المدني من خلال قيامها بنقل المرضى والمصابين بأمراض مزمنة

- كما قامت بلدية لواء الموقر بمساعدة بعض البلديات المجاورة لها من خلال تزويدها بالمركبات والمواد المعقمة والدعم الفني واللوجيستي.

المطلب الثاني

مشروع العمالة المكثفة

الفرع الأول: مفهوم المشروع وأهدافه

أولاً: مفهوم مشروع العمالة المكثفة

ويقصد به التشغيل من خلال مشاريع البنى التحتية ذات العمالة المكثفة؛ حيث يهدف المشروع إلى تحسين ظروف معيشة الأردنيين واللاجئين السوريين بزيادة فرص العمل وتحسين البنية التحتية للبلديات.

إذ أنه بحسب التعداد الأخير، يبلغ إجمالي السوريين المقيمين في الأردن زهاء 1.3 مليون، و637 ألف وهم لاجئون مسجلون لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو ما يعادل قرابة 10 في المائة من تعداد سكان الأردن. وقد بينت دراسةٌ أجرتها منظمة العمل الدولية عن سوق العمل في عام 2015 أن 50 في المائة من الأردنيين و99 في المائة من السوريين يعملون في الاقتصاد غير المنظَّم. وهذا يعني أن فرص العمل تلك خارجة كلياً عن أي شكل من أشكال الحوكمة. ولهذا أثرٌ سلبي على جودة فرص العمل المتاحة كالأجور المتدنية وظروف العمل السيئة والممارسات الاستغلالية، ومنها عمل الأطفال. ويُعتبر هذا مصدر قلقٍ في المحافظات الشمالية (الزرقاء وإربد والمفرق) وفي عمَّان حيث نسبة اللاجئين السوريين هي الأكبر.

ثانياً: أهداف مشروع العمالة المكثفة

يهدف مشروع العمالة المكثفة إلى تحقيق ما يلي:

- دعم الحكومة الأردنية في خلق فرص عملٍ فورية بتنفيذ برامج استثمارية غنية بفرص العمل لكل من اللاجئين واللاجئات السوريات والمجتمعات المحلية المضيفة لهم

- زيادة صيانة البنية التحتية العامة والبيئية والزراعية ومراجعة إجراءات التعاقد الوطنية لتعظيم نتائج فرص العمل للنساء والرجال العاملين في مجال البنية التحتية.
- كما يُعد المشروع جزءٌ من خطة تصدي منظمة العمل الدولية لتخفيف بعضٍ مما يثقل كاهل سوق العمل من ضغوطٍ جراء تدفق اللاجئين السوريين بتسهيل الحصول على فرص عملٍ وكسب العيش
- توسيع البنية التحتية الزراعية للمزارعين المحليين ببناء أحواضٍ مائية تجمع مياه الأمطار مع اتخاذ ترتيباتٍ تحمي التربة باستخدام المصاطب والزراعة.
- تشييد صفوفٍ إضافية في المدارس المزدحمة وإعادة تأهيل المدارس القديمة الموجودة باستخدام تقنياتٍ قائمة على اليد العاملة.
- تعزيز قدرة القطاع الخاص على المستوى الوطني والمحلي على تنفيذ أساليب غنية بفرص العمل للرجال والنساء بتصميم وإطلاق حزمةٍ تدريبية للمهندسين عن الطرق الغنية بفرص العمل، وتوفير التدريب النظري والعملي لشركات القطاع الخاص
- تحسين تنفيذ قوانين تصاريح العمل بإطلاق حملاتٍ توعوية عنها لنشر توجيهاتٍ واضحة لأصحاب المصلحة، وتدريب مديريات العمل في المحافظات على اللوائح الجديدة لتصاريح العمل من أجل تطبيقها تطبيقاً ملائماً مع مراعاة الفوارق بين الجنسين.
- دعم البلديات المحلية بمشاريع تساهم في تحسين الخدمات المقدمة من البلدية.
- خلق فرص عمل للنساء ضمن بيئة عمل آمنة ومناسبة مما شجع فتيات المجتمع المحلي للانخراط أكثر وبشكل أكبر في مثل هذه الفرص وتغير نظرة وفكرة المجتمع إزاء عمل المرأة ومساهمتها.
- تعزيز مهارات الأردنيين واللاجئين واللاجئات لتسهيل خروجهم من البرنامج نحو فرص عملٍ أفضل [1].

وتنبغي الإشارة إلى أن هناك جزء من هذه المشاريع أُطلق عليها اسم مشاريع العمالة المكثفة الخضراء، والتي تستهدف فيها إيجاد فرص عمل فورية وتطوير المشاريع

(1) مقال بعنوان التشغيل من خلال مشاريع البنى التحتية ذات العمالة المكثفة، الموقع الالكتروني لمنظمة العمل الدولية

الصغيرة للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة في الأردن والذي يتبنى أعمال خضراء وصديقة للبيئة في مجتمعات فقيرة في المملكة حاضنة للاجئين من خلال توقيع اتفاقيات مع بلديات[1]

الفرع الثاني: تنفيذ مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر

أولاً: لمحة عن مشروع العمالة المكثفة المنفذ في بلدية لواء الموقر

لقد تم تنفيذ مشروع العمالة المكثفة عن طريق بلدية لواء الموقر، وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولي وبنك التنمية الألماني.

مدة المشروع: هي 15 شهرًا و12 يومًا (بما في ذلك إعداد لمدة شهر واحد)، وقد بدأ المشرع بتاريخ 2019/10/8، إلا أنّ مدّة المشروع قد تراخت وامتدت حتى سنة 2022، وذلك بسبب جائحة كورونا وما أثرت هذه الجائحة على قطاع العمل وما صاحب ذلك من ظروف الحجر الصحي والإغلاق التام للقطاعات ومنع خروج المواطنين من المنازل، بالإضافة إلى رغبة منظمة العمل الدولية بعدم حرمان المشاركين من الأجور العمالية التي تساهم بسد حاجاتهم المتزامنة مع جائحة كورونا.

الفئة المستفيدة من المشروع: هم الأردنيون واللاجئون السوريون المقيمون في بلدية الموقر.

مزايا وشروط المشروع:

1- تحقيق التكافؤ في الفرص بين اللاجئين والأردنيين، بحيث يتم اختيار 50٪ من الأردنيين و 50٪ من اللاجئين السوريين
2- 20% في المائة من المستفيدين المباشرين من النساء، 3% في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة.
3- يحصل العمال المشاركين على أجر عمالي يقدر ب12 دينار أردني
4- يتم تسجيل جميع العاملين في نظام الضمان الاجتماعي حسب نظام العمل الأردني.

(1) مقال بعنوان اطلاق مشاريع العمالة المكثفة الخضراء في المفرق واربد، منشور على موقع وكالة الانباء الأردنية (بترا)، بتاريخ 2022/6/26، الساعة 17:33

5- تعمل البلدية على تحصيل تصاريح العمل لجميع العمال السوريين.

6- لا يطالب العاملون من اللاجئين السوريين بتكلفة الضمان الاجتماعي وتصاريح العمل، إذ أن التكلفة يغطيها المشروع

7- يتم إشراك أعضاء من بلدية لواء الموقر في المشروع بهدف الإشراف على تنفيذ العمل.

8- يتم اختيار فريق فني للمشروع وظيفته إجراء تدريب على طريقة العمالة المكثفة وإجراءات التنفيذ لموظفي البلدية قبل بدء التنفيذ.

وبهدف تحقيق الغرض المنشود من الدراسة، قام الباحث بتزويد الدراسة بالرسوم البيانية التي توضح أعداد المشاركين في مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر، وذلك وفق ما يلي:

الجدول التالي، يبين فيه الباحث أعداد العمال المشاركين من اللاجئين السوريين والأردنيين من فئة الذكور والإناث[1].

عدد الذكور من اللاجئين السوريين	1004
عدد الذكور من الأردنيين	1091
عدد الإناث من اللاجئات السوريات	550
عدد الإناث من الأردنيات	360

وفي هذا الجدول سيبين الباحث النسبة المئوية لأعداد العمال المشاركين في مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر، والتي يتبين لنا أنها مطابقة لشروط المشاركة في المشروع[2]

(1) الجدول رقم (5) يبين فيه الباحث أعداد المشاركين في مشروع العمالة المكثفة في بلدية الموقر من اللاجئين السوريين والأردنيين

(2) الجدول رقم (6) يبين فيه الباحث النسبة المئوية بناء على أعداد المشاركين في مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر من اللاجئين السوريين والأردنيين من فئة الذكور والإناث

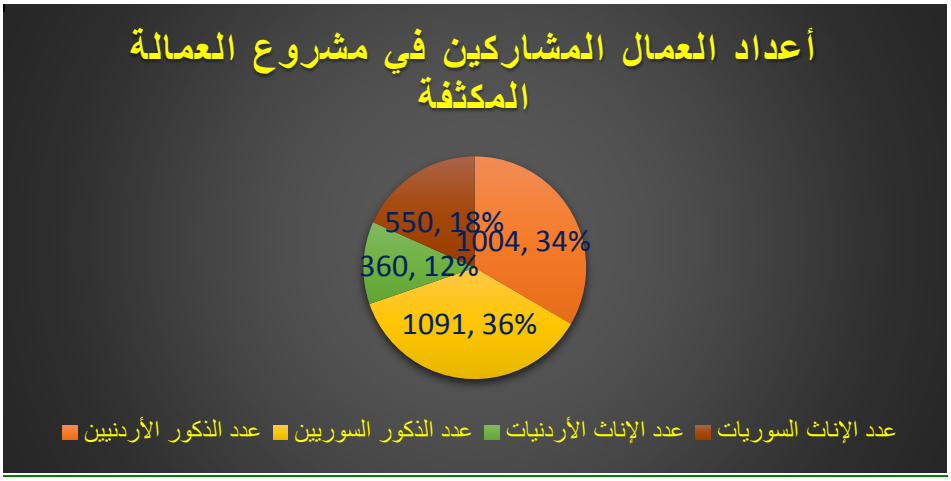

ثانياً: مبررات تنفيذ مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر:

تعود الاعتبارات التي دفعت إلى التعاون بين بلدية لواء الموقر ومنظمة العمل الدولية وبنك التنمية الألماني إلى ما يلي:

1- **ضمان خلو الأماكن العامة والمناطق المحيطة من النفايات والنباتات غير المرغوب فيها بحيث تنعم المجتمعات لديها ببيئة عمل كريمة ومناسبة.**

2- **اعتماد البلدية على الزراعة والثروة الحيوانية، والتي تأثرت نتيجة المشاكل البيئية ومن أهمها مشكلة الاحتباس الحراري والمناخ.**

3- **التنوع الديموغرافي لسكان منطقة بلدية لواء الموقر؛ واحتوائها على أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين.**

4- **تعتبر بلدية لواء الموقر بيئة خصبة لتحقيق أهداف مشروع العمالة المكثفة؛ إذ نظراً لأعداد السكان فإنه يمكن إيجاد نوع من التعاون بين اللاجئين السوريين المقيمين في مناطق البلدية وبين البيئة الحاضنة (السكان الوطنيين).**

5- **نظراً لأعداد الإناث (من اللاجئين أو من السكان الوطنين) المقيمين في منطقة البلدية؛ فإنه يمكن الاستفادة من ذلك النساء في إشراك المرأة وتعزيز دورها وتمكينها من إيجاد فرصة عمل مناسبة دون إجحاف وهدر لحقوقها العمالية.**

ثالثاً: أهداف تنفيذ مشروع العمالة المكثفة بالتعاون مع بلدية لواء الموقر:

ترجع أهداف تنفيذ مشروع العمالة المكثفة داخل حدود بلدية لواء الموقر، إلى ما يلي:

1- **توفير فرص عمل للعمال اللاجئين الأردنيين والسوريين وتوفير الدخل لدعم الفئات الضعيفة في البلدية خلال فترة المشروع.**

2- **توظيف عمال لاجئين وسوريين وأردنيين في البلدية للقيام بتنظيف النفايات وتنسيق الحدائق لأنشطة الطرق في 13 مجلس محلي تابع للبلدية.**

3- **تدخل البلدية في التعاقد مع كل عامل للقيام بالأنشطة التالية: تنظيف الحشائش , الحدائق , والمقابر في المجمعات العامة وعلى طول الطرق، إزالة الأنقاض والنفايات في المجمعات العامة وعلى طول الطرق، مسح القنوات والمصارف، زراعة الأشجار، تقليم الأشجار، بناء أطراف /ممر المشاة للطرق ودهان الرصيف ، تركيب صناديق قمامة على الطرقات كلك دهان الاسوار وصيانة المباني التابعة للبلدية .**

4- **خلق فرص عمل من خلال اعتماد نهج كثيف العمالة، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي**

5- **توفير المهارات الفنية لأفراد المجتمع غير المهرة وشبه المهرة**

6- **نقل المهارات الإدارية والتجارية والتنظيمية للمجتمع.**

7- **تنمية القدرات المحلية لاستخدام أساليب كثيفة العمالة من خلال التدريبات وورش العمل.**

8- **إشراك السلطات المحلية في العملية بهدف تكرار الإجراءات والطرائق.**

رابعاً: آثار جائحة كورونا على تنفيذ مشروع العمالة المكثفة داخل بلدية لواء الموقر:

تعرضت المملكة الأردنية الهاشمية كغيرها من الدول، لجائحة كورونا وأثرت هذه الجائحة فيه على مختلف القطاعات ومن بينها قطاع العمل، الأمر الذي انعكس على المشاريع العمالية التي تُعنى البلديات بتنفيذها ومن ضمنها بلدية لواء الموقر، وتكمن أوجه الإشكاليات التي تمس مشروع العمالة المكثفة في ظل جائحة كورونا فيما يلي:

1- ظهرت مشكلة من حيث الزيارات والاجتماعات بين أعضاء البلدية وممثلي المشروع لدى منظمة العمل الدولية، للمناقشة حول آلية تنفيذ المشروع وتقييم الأداء

2- بهدف مواجهة جائحة كورونا أصدرت الحكومة الأردنية قانون الدفاع والذي أصدر بموجبه العديد من أوامر الدفاع، ومن بينها أمر الدفاع رقم (2) الذي فرض الإغلاق التام للمؤسسات والقطاعات ومنع خروج المواطنين من المنازل منعاً، لتفشي وانتشار جائحة كورونا، مما يعطل سير تنفيذ المشروع

3- بعد أن قامت الحكومة بالسماح للمواطنين بالخروج من المنازل، ضمن سياسة الحظر الجزئي اقتضى ذلك اتخاذ اجراءات التدابير والسلامة المهنية والصحية، والتأكد من التباعد في المسافة بين العمال وذلك بمراقبة من قبل موظفي البلدية المشرفين.

الإجراءات المتبعة للتصدي لأثر جائحة كورونا على مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر:

1- بهدف التغلب على مشكلة الزيارات والاجتماعات الوجاهية في ظل جائحة كورونا تم ترتيب اجتماع باستخدام الفيديو مع جميع البلديات العشر في نفس الوقت، وتم الشرح فيه عملية الاختيار والأمور الواجب تقديمها من كل بلدية كجزء من هذا التقييم

2- التأكيد على ضرورة الالتزام بالتباعد الاجتماعي بين العمال بمسافة لا تقل عن 3 متر، بالإضافة إلى ضرورة ارتداء الكمامات علما بان شرط ارتداء الكمامة وارد ضمن خطة السلامة العامة وقوانين الدفاع الخاصة بالفايروس المستجد والتجمعات.

3- التأكيد على ضرورة الالتزام بارتداء الكمامات من قبل مراقبي البلدية خصوصاً عند التعامل المباشر مع العمال وعدم التزام العمال كذلك بهذه الكمامات، وضرورة ارتدائهم الستر العاكسة والتي تعتبر شرط رئيسي من شروط السلامة.

4- العمل ضمن بيئة عمل آمنة تضمن سلامة وصحة العمل وإنجاز المهام المطلوبة.

في ختام هذه الدراسة، يؤكد الباحث على مدى أهمية هذا المشروع وما أسهم به من توفير فرص عمل كبيرة للاجئين والأردنيين، بالإضافة إلى تحقيقه ظروف ملائمة للعمل يحظى بها العامل بأجور مناسبة ويتمتع بضمان اجتماعي، وهنا يلتمس الباحث تكرار تجربة مشروع العمالة المكثفة في تشجيع التعاون بين البلديات والمنظمات الدولية في عقد مشاريع جديدة بهدف تحقيق أهداف تسهم بالحد من المشكلات المجتمعية وتلبي متطلبات اللاجئين والأردنيين على حدٍ سواء.

الخاتمة

في ختام الدراسة، قام الباحث بتوضيح مفهوم المنظمات الدولية ومفهوم البلديات وبيان آلية وصور التعاون بينهم، بالإضافة إلى عرض نموذج تطبيقي للواء بلدية لواء الموقر وما ساهمت به البلدية من التصدي لجائحة كورونا، بالإضافة إلى الحديث عن مشروع العمالة المكثفة المطبق بالتعاون بين بلدية لواء الموقر ومنظمة العمل الدولية الممولة من قبل بنك التنمية الألماني، وقد توصل الباحث لجملة من النتائج والتوصيات والمقترحات، وهي:

النتائج:

1- ساهمت المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان والدفاع عن قضايا حقوق الأقليات ودعم المرأة ومساندة حقوق ذوي الإعاقة
2- لعبت البلديات دور استراتيجي إذ ساهمت في إقامة العديد من المشاريع التنموية بالتعاون مع المنظمات الدولية التي انعكست على جودة الخدمات المقدمة للسكان.
3- تساهم المشاريع المشتركة بين البلديات والمنظمات الدولية في حل العديد من الإشكالات وتبادل الخبرات ودعم فريق البلدية بالخبرة اللازمة في إدارة المشاريع والتخفيف من وطأة الظروف الاستثنائية مما مكن فريق عمل البلدية من اتخاذ إجراءات سريعة بظروف استثنائية.

4- أثرت جائحة كورونا على المملكة الأردنية الهاشمية، الأمر الذي انعكس على قطاع البلديات بمختلف القطاعات وخاصة الجانب العمالي والصحي.

5- تتسم بلدية لواء الموقر بالتنوع السكاني ووجود عدد كبير من اللاجئين السوريين، مما يحفز ويشجع المشاريع المشتركة العمالية في توفير فرص عمل للاجئين السوريين والسكان الأصليين والذين يشكلون البيئة الحاضنة

6- بذلت بلدية لواء الموقر الجهد الكبير في التصدي لآثار جائحة كورونا في حدود البلدية

7- كان لمشروع العمالة المكثفة أثر في الحد من مشكلات اجتماعية كالبطالة، وتوفير فرص عمل كبيرة للاجئين السوريين والأردنيين وفق شروط العمل الذي يكفل الكرامة والأجر المناسب

8- واجه مشروع العمالة المكثفة تحديات في تنفيذه وخاصة بسبب جائحة كورونا، إلا أنه استطاعت البلدية ومنظمة العمل الدولية التغلب عليها والتخفيف من آثارها

التوصيات:

1- يؤكد الباحث على أهمية مشروع العمالة المكثفة ويوصي بضرورة إعادة العمل بهذه المشاريع لما لها من أهمية كبيرة في القضاء على العديد من المشكلات المجتمعية مثل البطالة وحبذا لو كانت لمدة أطول من شهرين.

2- يوصي الباحث بالاستفادة من أصحاب الخبرة المهنية (حداد-نجار-كهربائي...) والعمل على نقل هذه الخبرة وتعليمها للعمال مما يمكنهم من القدرة على كسب فرص عمل جيدة حتى بعد المشروع.

3- يوصي الباحث بتكثيف صور التعاون بين البلديات والمنظمات الدولية في إنشاء وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية لما أثمرته الجهود السابقة وصور التعاون السابقة في حل العديد من المشكلات وتخفيف آثار جائحة كورونا على السكان الأردنيين واللاجئين السوريين.

4- دعم البلدية بمشاريع تنموية وخدماتية مستدامة مثل قاعات متعددة الأغراض , مركز ثقافي , ساحات فرز نفايات , مصنع إعادة تدوير .

5- دعم يستهدف المرأة الريفية لإنشاء مشاريع مستدامة مدرة للدخل مثل صناعة الأجبان والألبان والخياطة وغيرها من الحرف المشابهة .

6- الأخذ بعين الإعتبار الفروق بين فئات البلديات الثلاث بحيث تتنافس فئة البلدية مع مثيلاتها وعدم طرح فرصة الدعم لكافة فئات البلديات.

7- أن يكون هنالك معايير واضحة وشفافة في إختار البلديات المشمولة في الدعم .

8- أن يكون احتياج البلدية الفعلي أحد معايير اختيار البلدية مثل الوضع المالي , المساحة , تكلفة تقديم الخدمة للمجتمع وحجم العمل الزائد نتيجة استضافة الجوء السوري .

9- عند بروز احتياج ملح للبلدية خارج عن اختصاصات الدعم المقدم من المنظمة أن تقوم المنظمة الداعمة بتوصية للمنظمات المعنية التي تعنى بهذا الشأن .

10- نقل الخبرات والمهارات التشغيلية في البلدان المتقدمة والتجارب المشابهة الناجحة وتطبيقها في بيئة عمل البلديات المحلية.

11- يوصي الباحث في مثل هذه الدراسات أخذ أكثر من نموذج عمل تشاركي بين البلديات والمنظمات الدولية لتوضيح صور التعاون والدعم لإعطاء صورة أوضح لمثل هذا الشكل من التعاون.

المراجع

1- المنظمات الدولية، التقرير السنوي للمنظمة العربية للهلال والصليب الأحمر لسنة 2020

2- بدر الدين، شبل (2014)، حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد9

3- جويلي، عيد سالم (2003)، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي، دار النهضة العربية، مصر

4- عمر، أحمد عطية (2004)، الضمانات القانونية الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، مصر، ط1

5- آغا، وهيب (2022)، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان، مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد3، العدد1

6- قانون البلديات الأردني رقم (41) لسنة 2015

7- مناصير، محمد (2022)، دور البلدية في خدمة المجتمع، مقال منشور على موقع موضوع، بتاريخ 2022/8/2، الساعة 7:45

8- الموقع الالكتروني لمجلس محافظة العاصمة، نبذة عن لواء الموقر

9- اللواء المتقاعد عليان الجبور، (2022)، لواء الموقر آمال وتحديات، مقال منشور على موقع عمون، بتاريخ 19-09-2022 02:14 PM

10- مقال بعنوان التشغيل من خلال مشاريع البنى التحتية ذات العمالة المكثفة، الموقع الالكتروني لمنظمة العمل الدولية

11- مقال بعنوان اطلاق مشاريع العمالة المكثفة الخضراء في المفرق واربد، منشور على موقع وكالة الانباء الأردنية (بترا)، بتاريخ 2022/6/26، الساعة 17:33

المراجع الأجنبية:

1- Neil Mayer ,2005, City Government's Role in the Community Development System

الأشكال:

1- **الشكل رقم** (1) **يبين موقع لواء الوقر في المملكة الأردنية الهاشمية**

2- **الشكل رقم** (2) **يبين فيه الباحث صورة لبلدية لواء الموقر**

الجداول:

1- **الجدول رقم** (1) **معلومات عامة عن لواء الموقر من حيث عدد السكان ومساحة اللواء، وفقاً للإحصاءات العامة لسنة** 2017

2- **الجدول رقم** (2) **يبين النسبة المئوية لتوزيع السكان في لواء الموقر بين عدد السكان الأردنيين وغير الأردنيين**

3- **الجدول رقم** (3) **يبين أعداد الذكور والإناث في لواء الموقر**

4- **الجدول رقم** (4) **يبين الباحث فيه الفرق في النسبة المئوية بين عدد اللاجئين السوريين والسكان الأردنيين في لواء الموقر**

5- **الجدول رقم** (5) **يبين فيه الباحث أعداد المشاركين في مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر من اللاجئين السوريين والأردنيين**

6- **الجدول رقم** (6) **يبين فيه الباحث النسبة المئوية بناء على أعداد المشاركين في مشروع العمالة المكثفة في بلدية لواء الموقر من اللاجئين السوريين والأردنيين من فئة الذكور والإناث.**